المصالح هذا داخل فيما قبله ولو جعله البتة كذلك لكان اولى اللام الا ان
يقال صرح به مجاراة لكلام المصنف ودفع توهم دخوله فيما قبله لو لم يصرح
به فتامل قوله مال اي ومثله نحو النكاح قوله كطلاق اي وكذا موجب عقوبة
وان عفي المقر له على مال لانه تابع فتامل قوله واقر الشخص الخ هذا هو المقر له
وفيه اشارة الى اعتبار كونه معينا اهلا للاستحقاق المقر به لصحة اسناده
اليه فلا يصح لواحد من الجماعة على كذا ولا لدابة فلان على كذا الا ان قال بينهما
ما كلها بخلاف ما لو قال علي مال لاحد هؤلاء الثلاثة مثلا فانه يصح قال
الزركشي ويحمل البطلان في الدابة المملوكة اما لو اقر لجهل مسلة مثلا فالاشبه
كما قال الادرعي الصحة كالاقرار بغرة ويحمل على انها من غلة وقفها عليها الموصية
لها ولا يصح ايضا لحمل فلانة علي كذا ادعى به كذا كما قاله العلامة الرملي
تبعا للجلال المحلي وقال العلامة الخطيب كشيخ الاسلام في هذه بصحة
الاقرار والغاء الاسناد المذكور ولو كذبه المقر له بقي في يد المقر اليه
الا اقرار جديد ما لم يكن في ضمن معاوضة كما لو قالت له خالصني ولك
عبدي هذا الثوب فانكر انه لا يستحقه الثوب المذكور ثم رجع عن انكاره
وصدقها في ذلك فانه يستحقه ولا يتوقف على اقرار جديد منه قوله
قوله كقوله الخ فيه اعتبار الصيغة في الاقرار كما مر وشروطها ان تشعر
بالالتزام وفي معناه الكتابة بالموضوعة والموحدة وان تكون خالية عن
قرينة استهزاء مثلا فخرج به نحو انا مقر لعدم التصريح بالخبر به ونحو
داري او ديني لزيد لاقتضاء الاضافة الملك وخرج به ايضا نحو رزنة
او افحم اليه في جواب من قال لي عليك كذا الاشعار ذلك بالاستهزاء
بخلاف لا انكر ما ادعيته فانه اقرار ولو اشتملت الصيغة على اقرار وعدم
عمل بأولها مطلقا ان كانت جملة فلا شئ عليه في نحو له من ثمن خمر علي
كذا او عمل بما يليق ان كانت جملتين نحو هذا لي هذا لزيد قوله على شئ ومثله
على كذا او يلزمه شئ واحد وان كرره بغير عطف او بين عطف فان عطف لزمه
شيئان او اكثر بقدرها عطف ما لم يقصد تاكيدا في كله او بعضه ولحقت

كالشئ

كالشئ الا انه يقبل في لحق بعيادة المريض ورد السلام لفهمهما منه
في معرض الاقرار قوله بيانه اي ويلزمه ان يبين درهما مثلا او عاقبة
درهم اذ قال كذا درهم سوا نصب الدرهم اولا فان كرر وعطف ونصب
الدرهم لزمته الدراهم كلها وكذا درهما فيلزمه درهمان قوله وهو من جنسه
ليس قيدا كما يعلم مما بعده فيصح تفسيره بقود وحق شفعه وحد قذف
ولو اقر بمال وان وصفه بعظيم او كثير قبل تفسيره بما قل منه ولو تبرع
ووصفه بالعظم مثلا من حيث انه خاصبه ونحوه واصل ذلك كله قول
الامام الشافعي رضي الله عنه امثل ما ابني عليه الاقرار ان الزم اليقين
واطرح الشك والاستعمل الغلبة ومنه ما لو قال له علي درهم في عشرة
فيلزمه درهم الا ان اراد حسابا وعرفه فيلزمه عشرة او اراد ضم عشرة
للمقر له فيلزمه احد عشر بضم عشرة الى الدراهم على الكاملة السليمة الا ان
وصفها على الغور بغير ذلك او كانت دراهم البلد بغير ذلك قوله لكن لو قال
لم فتناوه الخ فرع به نحو هزيد ويكون غير معلم وقال العلامة الخطيب
يصح قبوله عما لا يغتني من الجنس ايضا قوله على الاصح الخ هو المعتمد قوله
حبس اي بعد الدعوي عليه عند حاكم يراه قوله حتى يتبين الخ هل قول
المقر في نفيه بيمينه قوله ولو لب من الوارث الخ واذا بين الوارث جري
فيه ما ذكر ويحبس ان امتنع كمورثه قوله ويصح الاستثناء وهو استعمال
ما خود من الثني وهو لغة الرجوع وعبر عنه بعضهم بالعطف لانه يعنيه
تقول ثنيت لحبل اي عطفت بعضه علي بعض وقيل من ثنيته على الشئ
اذا صرفته عنه ويقال ثنى عنان الدابة اذا صرفها عن مقصودها الا ان
للمستثنى معروف عن حكم المستثنى منه وعرف الاخراج بالاواحدي
اخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق بعقيبة او حكما قوله في الاقرار
هو تخصيص للمقام والا فهو صحيح في غيره من الاحكام قوله اذا وصله
اي فتلفظ به واسمع نفسه ولو بالقوة ونواه قبل فراغ المستثنى منه
وسياتي بقيه الشروط قوله بسكوت اي طويل عرفا قوله او كلام كثير

وان بين ما ذا فاته المقر له عليه
بنت والاخذ فخواه في المقر له عرفه